الأنباء
الاربعاء 28 مارس 2012

خلال الحفل الثامن لتكريم العاملين بقطاع المساجد برعاية الشهاب

الفلاح: قطاع المساجد يقدم مزايا تحفيزية للأئمة والخطباء والمؤذنين

د.عادل الفلاح متحدثا في احتفال تكريم قطاع المساجد

د.الفلاح ووليد الشعيب يكرمان أحد الأئمة

«الأوقاف» تقدم مزايا تحفيزية للأئمة من السكن والمساعدات المادية وتحمل الرسوم الدراسية لأبنائهم في التعليم ورحلات عمرة مجانية سنوياً

الشعيب: 52 مليون دينار لصيانة المساجد والإنشاءات الصغيرة فيها العام الماضي وفرش 798 مسجداً بأكثر من 2,5 مليون دينار وبدل سكن لـ 950 إماماً ومؤذناً بقيمة 4 ملايين و700 ألف دينار

أكد وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية د.عادل الفلاح ان الاهتمام الكبير بالمساجد والعناية بالعاملين فيها ينبع من الحافز الرباني الذي وصف القائمين على إعمارها بالمؤمنين بالله واليوم الآخر حيث أخذت الوزارة على عاتقها إعمار بيوت الله ليس فقط إعمارا ماديا وإنما أولت اهتماما منقطع النظير بالإعمار المعنوي عبر تبنيها للمنهج الوسطي واعتباره هدفا اسمى يعبر عن استراتيجية الوزارة، فكانت سنة حسنة لغيرها من الوزارات والهيئات الدينية عبر مختلف الدول والحكومات تقتبس منه تجربتها الرائدة في هذا المجال الذي تبوأت فيه مكانة سامية بفضل الجهود المباركة للقائمين على الأمر.

وتابع د.الفلاح في كلمة ألقاها خلال الحفل الثامن لتكريم العاملين بقطاع المساجد والذي اقيم مساء امس الأول بقطاع المساجد بالرقعي برعاية وزير العدل والأوقاف جمال الشهاب قائلا «لم يقف تبني الوزارة للوسطية استراتيجية ومنهجا من الناحية النظرية والأدبية بل تجسد ذلك فيما أولته الوزارة للقائمين على أمر المساجد في الائمة والدعاة بالتعهد والعناية بتنظيم العديد من الندوات والدورات الخاصة بهذا الشأن كما اخذت على عاتقها تبني طبع ونشر العديد من المؤلفات والاصدارات على نفقتها توزع على القائمين من الائمة والخطباء، مما يساهم في زيادة الوعي ونشر التثقيف الوسطي بين العاملين بها.

واضاف: بقدر ما أولت وزارة الأوقاف اهتماما ملحوظا بأمر القائمين على بيوت الله من حيث التطوير والتدريب المستمر والمتواصل، كان ادراكها ان الاستقرار النفسي والرعاية الاجتماعية يعد العامل الاساسي والمؤثر الرئيسي في الوصول الى ما تهدف إليه من تحقيق اعلى معدلات الكفاءة والتميز بين أوساط العاملين والذي يسهم بشكل فعال في تعزيز ثقتهم بأنفسهم وأداء رسالتهم على أكمل وجه.

وتابع د.الفلاح: قامت الوزارة ممثلة في قطاع المساجد بتقديم عدد من المزايا والخدمات للعاملين بها والقائمين على بيوت الله تمثل في: توفير السكن المناسب الذي يوفر لهم الاستقرار النفسي والاجتماعي، أو بدل السكن النقدي لمن لم يحصل على سكن وسيتم ان شاء الله خلال العام الحالي توزيع عدد كبير من سكن الأئمة والخطباء والمؤذنين بعد الانتهاء من إنجازه.

وأضاف ان هناك مزايا تحفيزية أخرى تقدم للائمة والخطباء والمؤذنين كمساعدة من يتعرض منهم لضائقة مالية أو ظروف صحية عن طريق لجنة المساعدات المكلفة بالنظر في هذه الأمور، كذلك رعاية ابنائهم تعليميا من خلال تحمل الرسوم الدراسية لهم في المدارس الخاصة حتى ستة ابناء لكل واحد منهم، وفي الجانب الترفيهي والمعنوي فإن قطاع المساجد لا يألو جهدا في إقامة الانشطة والبرامج طوال العام التي تضفي قدرا من الترفيه والترويح كالرحلات البرية والبحرية، وتنظيم يوم ترفيهي بحديقة الشعب لهم ولعائلاتهم، اضافة الى رحلة سنوية مجانية لاداء مناسك العمرة.

وأردف قائلا: ان التطور الذي تشهده المساجد من حيث عمارتها والخدمات التي تقدم لروادها لأداء عبادتهم في سهولة ويسر، لهو شهادة حق في صالح ادارات المساجد التي لا تدخر جهدا لتمكين المساجد من أداء رسالتها، يؤكد ذلك ما شهدته مساجد الكويت في شهر رمضان الماضي من تظاهرة إيمانية رائعة طوال الشهر الكريم وصلت أعلى مراتبها خلال العشر الأواخر منه بفضل الهمم العالية للعاملين في قطاع المساجد، وبجهود فرق العمل الرمضانية التي فاقت كل التوقعات.

وتابع د.الفلاح: وإن ما قام به القطاع من مشاريع وانشطة وبرامج جاءت مناسبة لطبيعة الشهر الفضيل ومكانته عند المسلمين كمشروع المراكز الرمضانية التي وصلت الى 12 مركزا بواقع مركزين في كل محافظة، ومشروع المعتكفات الرمضانية الذي أقيم لاحياء سنة الاعتكاف في العشر الأواخر في 36 مسجدا موزعة على محافظات الكويت الست، ومشروع الاستضافة الخارجية لنخبة من العلماء والدعاة من مختلف الاقطار الاسلامية لإثراء الانشطة الثقافية، ومشروع الختمة الرمضانية الذي اختير له نخبة من القراء المتميزين من الداخل والخارج لامامة المصلين في صلاتي التراويح والقيام اضافة الى البرامج والانشطة الثقافية والدعوية المتنوعة التي احتضنتها مساجد الكويت خلال الشهر الفضيل، وما سبقها من استعدادات تمثلت في صيانة المساجد وتجهيزها وتقديم الدعم الكامل لها لتكون مهيأة امام جمهور المصلين في سهولة ويسر.

وختم الفلاح كلمته بالقول: اننا في وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية بشكل عام وفي قطاع المساجد بشكل خاص نسعى دائما للارتقاء والتميز والتطوير والعطاء اللامحدود في ظل الرعاية الفائقة التي توليها الكويت للمساجد وعمارتها وان ما يحققه قطاع المساجد من نجاحات شهد لها القاصي والداني وحازت ثقة الجميع ليؤكد اننا على الطريق الصحيح، فلنعاهد الله جميعا على الا ندخر جهدا في عملنا، وان نكون على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقنا، وشكرا لمن عمل واجاد، والشكر موصول للقائمين على تنظيم هذا الحفل، وهنيئا للمكرمين.

من جهته، القى وكيل وزارة الاوقاف المساعد لقطاع المساجد وليد الشعيب كلمة قال فيها: ان الحقل الذي نعمل فيه ونلتقي فكريا على النهوض برسالته هو حقل المساجد، حيث تهيأ وتعد للركع السجود وقد القى القدر المسؤولية على اكتافنا لنكون من العاملين في هذا الحقل الطيب حيث تهبط الملائكة وتتنزل رحمات الله وهذه المهمة لا يختار لها الا الصفوة ممن رضي الله عنهم لحمل هذا العبء وهو رسالة العمل في ميدان عمل فيه الانبياء وصفوة القوم.

وتابع الشعيب: ونلتقي معكم اليوم وللعام الثامن على التوالي لنكرم المتميزين من الائمة والخطباء والمؤذنين والعاملين الذين قدموا خدمات جليلة لبيوت الله تعالى.واضاف: بعون من الله وتوفيقه مضى قطاع المساجد الى غايته الايمانية واهدافه الاجتماعية ورسالته الثقافية والعلمية يسهم ما وسعه الجهد والطاقة في بناء مجتمعنا وتربية ابنائنا من خلال برامج وانشطة عديدة واسهامات ملموسة تقف شاهدا على صدق اعماله وتعدد انجازاته على مدار العام بين التثقيف الشرعي والتوعية واقامة شعائر الصلوات وترسيخ وتوثيق العلاقات الاجتماعية من خلال الدور الاجتماعي للمسجد وصيانة وانشاء المساجد والمساكن الوقفية للعاملين في الحقل الديني وكافة مباني الوزارة، وتلبية متطلبات المساجد وتقديم اوجه الرعاية الممكنة للعاملين واختيار وتنمية الموارد البشرية وتقديم البرامج التدريبية التي تؤدي الى تطوير اداء العاملين وتنمية قدراتهم.

واضاف: ومنذ انشاء قطاع المساجد ومع مرور الوقت ومن عام الى عام يتطور الاداء ويزيد حجم الانجازات بتضافر الجهود وتحمل العاملين بالقطاع بمسؤوليتهم وفهمهم بالسياسات الحاكمة للعمل وادراكهم للتوجهات المستقبلية لتحقيق الاهداف والغايات وحرصهم الدائم على الابداع والتطوير وها هي بعض الانشطة والدورات والانجازات.

وعدد الشعيب الانجازات الكثيرة واولها انجازات ادارية خاصة بالائمة والمؤذنين، مشيرا الى ان قطاع المساجد انجز بمختلف ادارته بالتعاون مع مصرف المساجد عددا من الانجازات موضحة على النحو التالي، تم توقيع عقود عدد 57 قبلا بما يساوي 288 شقة، كسكن للائمة والمؤذنين وسيتم تسلم هذه القلل خلال عامي 2012 و2013 حيث يتم تسليمها لمستحقيها من الائمة والمؤذنين، وبالفعل تم تسليم 7 قلل منها.

تم الاتفاق بين قطاع المساجد والهيئة العامة للاسكان لانشاء 45 مسكنا للائمة والمؤذنين بما يعادل 90 شقة وجار تنفيذها، وجار اعمال التصميم والتراخيص لعدد (25) قسيمة (ضمن ميزانية مشاريع الدولة)، وبلغ بدل السكن خلال الفترة من 2008/1/1 حتى 2011/12/31 (4730184د.ك) استفاد منها (950) موظفا من الائمة والمؤذنين العاملين بقطاع المساجد، وبلغت المساعدات المالية المقطوعة للائمة والمؤذنين خلال الفترة من 2008 – 2011 مبلغ (144278د.ك) كما بلغت مساعدات المدارس لابناء العاملين بقطاع المساجد مبلغ (1353877 د.ك) حيث بلغ عدد ابناء الائمة والمؤذنين المستفيدين (1668) وبلغ عدد المساجد التي تم فرشها (798 مسجدا) بتكلفة مالية بلغت (2503696د.ك) ، وبلغ عدد المساجد التي تمت صيانتها (496) مسجدا.

وعن انجازات الصيانة قال الشعيب: لقد تميزت ابنية ومرافق مساجد الكويت بمميزات قلما تجدها في كثير من الدول الاسلامية، حيث عنيت الدولة عن طريق وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية بالمساجد واولت اهمية كبيرة بأعمال الانشاءات واعمال الصيانة الدورية للمساجد والابنية التابعة للقطاع والابنية الخاصة بسكن الائمة والمؤذنين كالاتي:

في مجال الصيانة يشرف قطاع المساجد على عقود الصيانة والانشاءات الصغيرة بالمساجد تبلغ في مجموعها ما يقرب من (52000000د.ك) وما خصص منها لميزانية العام المالي الحالي 2011/2010 مبلغ اجمالي 16000000 د.ك موزعة بين الادارات وحسب انواع العقود التي تشرف عليها كل ادارة.

وبالنسبة لانجازات الشؤون الهندسية قال الشعيب: بلغ اجمالي الانجازات لادارة الشؤون الهندسية بحسب انواع المساجد والزيارات الميدانية للعام 2011/2010 كالتالي: عدد مساجد المتبرعين التي تم تسلمها 39 مسجدا، عدد مساجد الرعاية السكنية والاشغال التي تم تسلمها 16 مسجدا، عدد المساجد قيد التنفيذ التي جار متابعتها 80 مسجدا، مشاريع انشائية تم تنفيذها خلال السنوات الاخيرة (سكن امام ومؤذن – هدم واعادة بناء المساجد – مبان ادارية – دور تحفيظ القرآن) باشراف قطاع المساجد من خلال ميزانية الدولة والقيمة الاجمالية لهذه المشاريع بالدينار الكويتي 95000000د.ك.

وعن انجازات الشؤون الفنية تابع قائلا: الدور الذي يقوم به مكتب الشؤون الفنية في قطاع المساجد من الاهمية بمكان فهو المسؤول عن مراجعة الخطط الثقافية لادارات المساجد واعتمادها، ويقوم باعداد خطب الجمعة والعيدين وتوزيعها على المساجد، كما يقوم بتنفيذ المشاريع الثقافية والدينية واقامة الدورات التدريبية واقامة اختبارات شاغلي الوظائف الدينية (أئمة ومؤذنين)، وغيرها من الانشطة والفعاليات، كما قام مكتب الشؤون الفنية بالتعاون والتنسيق مع ادارات القطاع المختلفة بتنفيذ عدد من المشاريع في الفترة من 2011/4/1 الى 2012/3/31 كالاتي:

استضافة العلماء والدعاة 186 عالما وداعية، واستضافة العلماء والدعاة في شهر رمضان فقط 20 عالما وداعية، قراء شهر رمضان من خارج الكويت 70 قارئا، القراء المشهورون في رمضان 30 قارئا، مشروع المراكز الرمضانية 12 مركزا على مدار ثلاث سنوات، مشروع المعتكفات الرمضانية 36 معتكفا على مدار اربع سنوات، قراء شهر رمضان من داخل الكويت 120 قارئا، اعداد وتوزيع 210 خطب جمعة مذاعة، اختبارات تعيين الائمة والمؤذنين 14 اختبارا للتعيين، الدورات التدريبية للائمة والمؤذنين 96 دورة تدريبية، المسابقة العلمية الشاملة للائمة والمؤذنين عدد 2 مسابقة، مجالس قراءة وسماع الصحاح والسنن والمسانيد 7 مجالس. وتابع الشعيب عن تعاون قطاع المساجد مع لجنة ازالة التعديات على املاك الدولة، مشيرا الى انه تم الاتفاق مع لجنة ازالة التعديات بازالة الشبرات غير المرخصة وتنفيذ نموذج من الخرسانة سابقة التجهيز وتم تنفيذ عدد 6 مصليات في مناطق مختلفة بالمحافظات الست وجار اختيار مواقع اخرى لانشاء مصليات اخرى.وبالنسبة لتعاون قطاع المساجد مع وزارة الكهرباء والماء قال: حرصت وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية بالتعاون مع وزارة الكهرباء على ترشيد استهلاك التيار الكهربائي والماء حيث انها الرائدة في ذلك الترشيد من خلال قطاع المساجد وتدل الاحصائيات على ذلك واشادة وزارة الكهرباء بذلك. وعن الجانب الاجتماعي والترفيهي للائمة والمؤذنين قال الشعيب: رغم انشغال قطاع المساجد بالبناء والتشييد لكنه لم ينس الجانب الاجتماعي والترفيهي للعاملين فيه من الائمة والمؤذنين والكوادر العاملة في اداراته المختلفة فإن قطاع المساجد يوفر اهتماما ملحوظا للجانب الترويحي والترفيهي.

● أسامة أبو السعود

الدخيل يشيد بجهود العاملين على التدريب الميداني للخبراء الجدد من الأدلة الجنائية

خالد الدخيل مكرما أحد المشاركين

كرم وكيل وزارة العدل المساعد لشؤون الخبرة والتحكيم خالد الدخيل الادارة العامة للأدلة الجنائية، وذلك لمساهمتها الفعالة في إنجاح التدريب الميداني الذي نظمته للخبراء الهندسيين الجدد المنضمين حديثا لإدارة الخبراء، وقد شكر الوكيل الدخيل خلال لقائه بقيادات ومسؤولي الادارة العامة للادلة الجنائية دورهم وجهودهم التي ساعدت دون شك في إنجاح هذه الدورات الميدانية، وحققت الاهداف المرجوة منها في إلمام الخبراء بطبيعة عمل هذه الجهات وتدريبهم فيما يتعلق بجرائم الحاسوب وجرائم الحرائق والتزييف والتزوير، مؤملا الوكيل الدخيل استمرار التعاون والنجاح المثمر بين ادارة الخبراء والادارة العامة للأدلة الجنائية مستقبلا، وحضر اللقاء من جانب الادارة العامة للأدلة الجنائية اللواء د.فهد إبراهيم الدوسري وسلطان العاطفي رئيس المكتب الفني للخبراء.

في حلقة نقاشية تنظمها اللجنة الوطنية المشتركة اليوم

الجارالله الخرافي: أمانة الأوقاف تعد وثيقة لمعالجة العنف الأسري بالكويت

برعاية الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف د.عبدالمحسن الجارالله الخرافي تنظم اللجنة الوطنية المشتركة لمعالجة قضايا العنف الأسري اليوم الثلاثاء حلقة نقاشية لإعداد وثيقة معالجة العنف الأسري في الكويت، بحضور ومشاركة العديد من المهتمين والمختصين في مجالات الأسرة والطفولة والإرشاد الأسري، وذلك لمناقشة البنود التي يجب أن تنظمها الوثيقة الوطنية لإنشاء مركز لمعالجة قضايا العنف الأسري، والأساسيات والإجراءات التي يجب اتباعها للوقاية من العنف، والاقتراحات والحلول التي تساهم في العلاج الشامل لضحايا العنف.

وفي تصريح له بهذه المناسبة، قال الجارالله الخرافي ان الأمانة العامة للأوقاف تولت زمام المبادرة بإنشاء هذه اللجنة التي تضم في عضويتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة العدل، ووزارة الداخلية، ووزارة التربية وجمعية معا للتنمية الأسرية، بالإضافة إلى الأمانة العامة للأوقاف، وذلك بهدف البحث في أسباب تزايد مشكلة العنف الأسري في المجتمع الكويتي في السنوات الأخيرة، وتحليل نتائجها والوقوف على مسبباتها للحد منها ومن آثارها السلبية التي ألقت بظلالها على أفراده، مشيرا إلى أن اللجنة تقوم أيضا برصد حالات العنف ووضع إجراءات معالجة ضحاياه من خلال إستراتيجية شاملة للتعامل مع قضايا معالجة العنف الأسري، واقتراح السبل الكفيلة لمكافحته وأضاف الخرافي أن موضوعات العنف الأسري ظهرت في الآونة الأخيرة كمشكلة سلوكية تتصف بها العلاقات الأسرية، حيث تظهر الإحصائيات صورا متعددة لتصدع كثير من الأسر الكويتية، نتيجة الانفتاح الحضاري والطفرة المادية والهيمنة الالكترونية وما يتبعها من سلوكيات ومفاهيم حديثة، لافتا إلى وجود أنواع أخرى من العنف الأسري غير ظاهرة، وتجري تحت ستار العادات والتقاليد والأعراف.

وأكد الخرافي أن العنف الاجتماعي أو الأسري وخاصة ضد المرأة والطفل يعد امتهانا للكرامة الإنسانية وخرقا لجميع المواثيق الدولية والشرائع السماوية، حيث ينسف معاني المودة والسكينة والمحبة والرحمة داخل الأسرة الواحدة خلاف ما أراد الله عز وجل: (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون).

وفي الختام دعا الخرافي إلى مساهمة كل فئات المجتمع الكويتي إلى التعاون لإنجاح وثيقة معالجة العنف الأسري في الكويت، التي جبل أهلها منذ القدم على تقدير الأسرة والاعتناء بها، كونها اللبنة الأولى في صرح البناء المتماسك، مستذكرا الدور الأكبر للمرأة الكويتية التي تحملت الظروف القاسية في وقت ما قبل النفط عندما يسافر رب الأسرة ومعيلها في رحلات السفر الشراعي أو الغوص على اللؤلؤ لشهور طويلة، حيث تميز المجتمع بالتكاتف والتآلف والتسامح والرحمة، بل خلا المجتمع آنذاك من ظاهرة العنف الأسري.

د.عبدالمحسن الجارالله الخرافي

جاسم الشيخ: بيت الزكاة يسعى للتوعية بفريضة الزكاة للقطاع التجاري

صرح رئيس قسم خدمة الشركات بإدارة تنمية الموارد في بيت الزكاة جاسم الشيخ، بأن بيت الزكاة يسعى دائما لتوعية الشركات والمؤسسات والجمعيات التعاونية بأهمية فريضة الزكاة من خلال عمل دورات تدريبية لتلك الشركات مرتين في السنة، حيث تختص هذه الدورات بإعطاء فكرة عن كيفية احتساب زكاة القطاع التجاري، وكذلك عن آخر المستجدات المتعلقة بالفتاوى الشرعية الخاصة بالقطاع التجاري، وعلى صعيد آخر يقوم قسم خدمة الشركات باحتساب زكاة الشركات والمؤسسات والجمعيات التعاونية في نهاية السنة المالية حيث يقوم باستخراج مقدار الزكاة المستحقة عليها.

ويقوم قسم خدمة الشركات بإعداد كتيب يتضمن مقدار الزكاة المستحقة على السهم بالنسبة للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، مع البيان الشرعي لزكاة الأسهم بالنسبة للقطاع التجاري، حيث يتم توفير هذا الكتيب في جميع المراكز الإيرادية التابعة للبيت.

وذكر الشيخ أن قسم خدمة الشركات يقوم بالتواصل مع جميع الشركات والمؤسسات والجمعيات التعاونية والتي من شأنها توضيح رسالة البيت الإنسانية، وكذلك يقوم البيت بتزويد جميع المتبرعين بإحصائية سنوية بأوجه الصرف الخاصة بزكاة أموالهم في آخر السنة.

كما يقوم قسم خدمة الشركات بالرد على جميع الاستفسارات الخاصة بالمتبرعين المتعلقة بالزكاة بصفة عامة وزكاة الأسهم بصفة خاصة.

وأكد الشيخ أن البيت حريص على الاهتمام بالشركات والجمعيات التعاونية التي تدفع زكاتها للبيت من خلال تزويدهم بأوجه صرف زكاة أموالهم والتواصل معهم للاطلاع على اقتراحاتهم لتقديم ما هو أفضل.

وفي الختام شكر الشيخ جميع الشركات والمؤسسات والجمعيات التعاونية التي ساهمت في دعم أنشطة البيت بصفة عامة وفريضة الزكاة بصفة خاصة.

سائلا المولى العلي القدير أن يحفظ هذا البلد من كل مكروه.

جاسم الشيخ

الذكير: مقترح محكمة الأسرة تفعيل لمواد الدستور

أثنت المبرة الكويتية لحماية الأسرة على الاقتراح بالقانون الذي تقدم خمسة نواب بشأن إنشاء محكمة الأسرة، وذلك لما فيه من حل عملي لمشكلة حل النزاعات الأسرية بإجراءات قانونية مختصرة وسريعة، وأبدت ملاحظتين على المشروع المقدم.

وقال عادل عبدالرحمن الذكير رئيس مجلس إدارة المبرة إن اقتراح إنشاء محكمة الاسرة يأتي ترجمة عملية للاهتمام والمكانة التي أولاها الدستور الكويتي للاسرة باعتبارها أساس المجتمع ونص على رعايتها وحمايتها وحماية التقاليد الأصيلة لها بالتراحم والمودة.

وأضاف الذكير أن إقرار هذا الاقتراح بقانون وإخراجه لحيز الواقع العملي في حياة المجتمع الكويتي سيساهم مساهمة كبيرة في الحفاظ على كيان الأسرة وحمايتها من أخطار التفكك.

وبين أن المبرة تقترح أن يضاف على الاقتراح أمرين مهمين أولهما أن تكون محاكم الأسرة مستقلة في مبانيها بالمحافظات عن مباني المحاكم التقليدية، وأن تأخذ هذه المباني شكل البيوت التي يسكنها الكويتيون، وذلك لإضفاء الطابع الاجتماعي التقليدي السائد بالمجتمع، وحتى يكون من الطبيعي جدا دخول الاطفال والأبناء له بسهولة ويسر دون أي أثر مؤلم ينتج عند دخولهم لمباني التقاضي التي يدخلها مختلف المتقاضين.

وكذلك أن تسبق جلسات مرور المتخاصمين على لجنة لإصلاح ذات البين لمحاولة حل المشاكل قبل الوصول للقضاة، وهو أمر يساعد على احتواء المشاكل، وكذلك لتقليل القضايا المعروضة على القضاة.

وتمنت المبرة أن تجد اقتراحاتها التقدير من النواب، وأن تسارع السلطة التشريعية لإقراره بأقرب وقت ليأخذ طريقه للتطبيق من السلطة التنفيذية، وذلك لتفعيل مواد الدستور المتعلقة بشأن الأسرة وحمايتها.

عادل الذكير